الذكاء الاصطناعي والقرارات الو اقعية: أنظمة العدالة التنبؤية والذكاء الاصطناعي التوليدي في مواجهة المداولات القضائية الانفعالية-المعرفية *

تأليف: فر انشيسكو كونتيني، أليسندرا مينيسالي، ستينا برغمان بليكس
معهد المعلوماتية القانونية و أنظمة القضاء، المجلس الوطني للبحوث، بولونيا، إيطاليا.
قسم علم الاجتماع، جامعة أوبسالا، أوبسالا، السويد.

ترجمة: شوقي بونعاس
المجمع الجز ائري للغة العربية

ملخص المقال:

يعد توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني واحدا من أعظم التحديات التي تواجه الأنظمة القانونية المعاصرة. ويرى أنصار الأنظمة التنبؤية أن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي من شأنه أن يجعل من عملية صناعة القرار أكثر فاعلية، وأشد اتساقا، وأقدر على استشراف مآلاته. غير أن التشريعات الأوروبية، ومعها فقهاء القانون، يشيرون إلى مجالات يعد توغل الذكاء الاصطناعي فيها محفوفا بمخاطر عالية، أو بالغ الإضرار بمسار العدالة. نسعى في هذا المقال إلى المشاركة في هذا

---

* **العنوان الأصلي للمقال:**

Contini F, Minissale A and Bergman Blix S (2024) Artificial intelligence and real decisions: predictive systems and generative AI vs. emotive-cognitive legal deliberations. Front. Sociol. 9:1417766. doi: 10.3389/fsoc.2024.1417766

النقاش؛ فنكشف مواطن الإشكال في أنظمة التنبؤ القضائي المبنية على الأحكام السابقة، وفي الاستخدام المتنامي للذكاء الاصطناعي التوليدي في الإجراءات القضائية. ومن خلال نماذج منتقاة من قضايا جنائية واقعية في محاكم إيطاليا ومكاتب النيابة العامة، نبين مواضع الاختلال بين وظائف أنظمة الذكاء الاصطناعي، وبين الخصائص الجوهرية لصناعة القرار القضائي، ونحدد مع ذلك مجالات الاستخدام المشروع لتلك الأنظمة. ونخلص إلى أن الأنظمة التنبؤية والذكاء الاصطناعي التوليدي تختزلان التعقيد القضائي وحركيات استجلاء الحقائق وآليات الترميز القانوني لهذه الحقائق إلى مجرد معادلات إحصائية، فتتحول سيرورة تحقيق العدالة إلى مجرد ترابطات رقمية بين البيانات أو البيانات الوصفية، لتقصى بذلك العملية الانفعالية-المعرفية التي تشكل جوهر عملية صناعة القرار القضائي.

الكلمات الدالة: الانفعالات، التعاطف، صناعة القرار القضائي، العدالة التنبؤية، الذكاء الاصطناعي التوليدي

1. مقدمة

لقد أسهمت التقنيات الرقمية، على مدى ما يربو عن ثلاثة عقود، في تيسير إدارة الإجراءات القضائية ومعالجتها. فكانت في بداياتها مقتصرة على تسجيل الدعاوى وإدارة القضايا، ثم ما لبثت أن انتقلت إلى منصات عدالة إلكترونية متكاملة، تمنح فضاء رقميا تدار فيه الخصومات منذ لحظة الإيداع وحتى تمام الفصل فيها. وقد انصرفت الموجة الأولى من التحديث التقني إلى العناية بسير الإجراءات، وحفظ السجلات، وتداول ملفات القضايا، وجمع الأحكام في قواعد بيانات مخصصة لذلك.

وفي العقد الأخير، أحدث الذكاء الاصطناعي موجة ثانية من الابتكار في المجال القضائي. فقد أثارت وعود ظهور "قضاة روبوت" وأنظمة تتنبأ بالقرارات القضائية حماسة واسعة (Ashley, 2017; Chen, 2019)، غير أن التطبيقات الأولى في الواقع العملي كشفت عن مشكلات خطيرة تمثلت في الانحياز والتمييز ضد الأقليات، واحتمال فرض ضغوط غير مشروعة وخطرة على صانعي القرار (Angwin et al., 2016;

Morison and Harkens, 2019; Morison and McInerney, 2024). ومع مرور السنوات، أدى تصاعد المشكلات والمخاوف الأخلاقية المتصلة بالذكاء الاصطناعي في مجالات مختلفة إلى فتور الحماس تجاه القرارات القضائية المؤتمتة والروبوتية، وهو ما تبعته المصادقة على مواثيق أخلاقية مختلفة (Lupo, 2022)، على غرار صدور قانون الذكاء الاصطناعي في الاتحاد الأوروبي[1].

وفي هذا المقال، نشارك في النقاش الدائر بشأن دور الذكاء الاصطناعي في صناعة القرار القضائي، وذلك عبر تسليط الضوء على استخدام الأنظمة التنبؤية المبنية على المعالجة اللغوية للأحكام السابقة وللذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI) القائم على النماذج اللغوية الكبيرة. وتعتمد دراستنا على بيانات إيطالية مستخلصة من مشروع العدالة والعواطف Justemotions، تشمل ملاحظات مباشرة لمداولات قضاة ومقابلات معهم، تكشف عن الحركيات الانفعالية والمعرفية لعملية صناعة القرار في الواقع. وتتيح هذه البيانات النظر في تداعيات استخدام الأنظمة التنبؤية والذكاء الاصطناعي التوليدي في اتخاذ قرارات القضاء والنيابة العامة، مع إبراز أهمية إدراك كيفية اشتغال التأويل البشري في الممارسة القانونية الفعلية. وتخلص الدراسة إلى أن الأنظمة التنبؤية والذكاء الاصطناعي التوليدي، كل بطريقته، يقدمان اختزالات منطقية تبسط الإجراءات القضائية وتغير حركيات استجلاء الوقائع وتكييفها القانوني، إذ تختزل العدالة إلى علاقات إحصائية بين البيانات أو البيانات الوصفية أو النصوص، بما يستبعد العملية الانفعالية–المعرفية التي تمثل أساس المداولة القضائية. وتعرض الأقسام التالية خصائص هذه الأنظمة ومنطقها، وتشرح بإيجاز منهج جمع البيانات وطبيعة الإجراءات الجنائية الإيطالية ذات الصلة، ثم تقارن بين المداولات الواقعية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مبينة دور الحركيات الانفعالية في كشف الوقائع وتأويلها، وتنتهي بمناقشة دلالات النتائج وما يترتب عليها من مخاطر وفرص.

2. الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة

دخل الذكاء الاصطناعي إلى العمل القضائي بصورة رئيسة عبر الأنظمة

الداعمة لمعالجة النصوص (Reiling, 2020)، وذلك في شكل تقنيات تحويل الكلام إلى نص وإخفاء الهوية في الأحكام القضائية. فمنذ سنوات، استندت تقنيات تحويل الكلام إلى نص أو أدوات تحرير اللغة إلى أنظمة ذكاء اصطناعي مدمجة في تطبيقات معالجة الكلمات المستخدمة يوميا. أما اليوم، فقد أصبح القائمون على الإجراءات القضائية يستخدمون هذه التقنيات في كتابة النصوص (الإملاء الصوتي) وفي مراجعة الصياغة اللغوية. كما تسهم تقنيات تحويل الكلام إلى نص في تسريع عملية الكتابة، مما يمكن القضاة وكتاب الضبط من تدوين محاضر الجلسات أثناء انعقادها. أما النوع الثاني من الأنظمة، أي الأنظمة المستخدمة لإخفاء الهوية في الأحكام، فقد صمم بهدف تمكين نشر الأحكام بما يتوافق مع اللوائح المتعلقة بحماية الخصوصية، إذ تقوم تقنية الإخفاء المعتمدة على الذكاء الاصطناعي بحذف البيانات الشخصية من القرارات القضائية، مما يوفر وقتا كبيرا. ويسمح بالتحقق من مخرجات كلا النظامين بسهولة من قبل المستخدمين. هذا ولا يشمل تنظيم قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي هذه المخرجات على عكس الاستخدام المباشر للذكاء الاصطناعي في العمليات القانونية، خصوصا التطبيقات التي تؤثر في المداولة القضائية، والذي يندرج في قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي تحت خانة "عالي الخطورة" (الفصل الثاني قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي).

تتناول الانتقادات الموجهة إلى هذه الأنظمة طيفا واسعا من الحجج، من بينها تحيز الأنظمة وضعف المساءلة (Chiao, 2019; Gualdi and Cordella, 2021)، فضلا عن تعقيد الذكاء الاصطناعي وصعوبة فهمه، وما يترتب على ذلك من تعقيد في إدارة العدالة (Re and Solow-Niederman, 2019). كما أن غياب الشروحات المرافقة للاقتراحات التي تقدمها الآلة (Mittelstadt et al., 2016) قد يفضي إلى تأثير غير مشروع في الوظيفة القضائية (Contini, 2024). وتؤكد انتقادات أخرى على

إشكالية الصندوق الأسود (Bathaee, 2018) التي تتفاقم حين تكون هذه الأنظمة ملكا لشركات خاصة لا تتيح الوصول إليها، إلى جانب الخطر المتمثل في جمود الاجتهاد القضائي نتيجة ما يعرف بـتأثير القطيع، حيث يتبع القضاة بلا تمحيص القرار الذي تقترحه الآلة (Garapon and Lassègue, 2021).

تتوزع الأنظمة التنبؤية المستخدمة حاليا، أو تلك التي ما تزال قيد التطوير، إلى فئات متعددة: منها الأنظمة التي تقدر خطر العود للجريمة والتي لن تبحث في هذا المقال[2]، ومنها ما يدعم تحديد العقوبة (Bagaric and Hunter, 2022)، ومنها ما يصمم بغرض التنبؤ بالقرار أو اقتراحه عبر التعرف على قضية أو قضايا مشابهة للغاية للقضية محل الحكم، من خلال تحليلات إحصائية وحسابات احتمالية. ويصمم هذا النوع من الأنظمة خصيصا لأداء وظيفة وحيدة هي التنبؤ بالقرار القضائي أو اقتراحه. وعلى النقيض، يمتلك الذكاء الاصطناعي التوليدي وظائف متعددة غير محددة مسبقا، فهو يسعى إلى التفاعل مع المستخدمين بأسلوب السؤال والجواب، ويتمتع بقدرة توليدية مستقلة للنصوص (وأيضا لمخرجات أخرى، كالصورة أو الصوت) استجابة للأوامر. ولهذا السبب، توصف هذه التطبيقات في قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي بأنها أنظمة ذكاء اصطناعي للأغراض العامة. أما عملية الإجابة وتوليد النصوص فهي احتمالية، مبنية على علاقات إحصائية اكتشفت خلال عمليات التدريب (Ferrara, 2024).

1.2. الأنظمة التنبؤية

تمكن أنظمة العدالة التنبؤية من استشراف المخرجات المحتملة للنزاعات بناء على الحلول السابقة لقضايا مشابهة أو مماثلة. وتقوم هذه الأنظمة على طيف واسع من التطبيقات المعتمدة أساسا (وإن لم يكن حصريا) على التعلم الآلي الخاضع للإشراف (Galli and Sartor, 2023, p. 173)، حيث توسم مجموعات البيانات أولا،

ثم تدرب الخوارزميات وتضبط للإشراف على توقع النتائج ورصد الأنماط. وتصنف هذه الأنظمة ضمن فئة عالية الخطورة بحسب قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي (الملحق 3 المادة 8). ومن الأمثلة النموذجية على طريقة عمل هذه الأنظمة، الأسلوب الذي طوره أليتراس وآخرون (Aletras, et al. 2016, pp. 3-19) وميدفيديفا وماكبرايد (Medvedeva and McBride, 2023) وكولينيت وآخرون (Collenette et al., 2023) بهدف توقع قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في القضايا المتصلة بالمواد 3 و6 و8 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. ويذكر الباحثون أن النظام صمم من أجل "التعرف السريع على القضايا واستخراج الأنماط التي ترتبط بنتائج معينة" (pp. 3-19). وتستند الخوارزمية إلى المعالجة اللغوية الطبيعية والتعلم الآلي، لتتوقع ما إذا كانت المحكمة ستقرر وجود انتهاك لنص معين من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بنسبة دقة تبلغ 79%. ويعمل هذا النظام بالاستناد إلى ما هو متاح من أحكام سابقة ضمن قاعدة البيانات الإلكترونية الخاصة بالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وتقوم الفكرة الجوهرية للنظام على أنه عند رفع عريضة جديدة (طلب وفق المصطلح الإجرائي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان)، يتحقق النظام من أوجه الشبه بينها وبين القضايا السابقة، ثم يتنبأ بقرار المحكمة. ويجرى هذا التحقق بين "العريضة الجديدة" ومجموعة الأحكام السابقة بصورة آلية كاملة. وفي جميع قضايا المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، تفترض التوقعات وجود قدر كاف من التشابه بين مقاطع معينة من نصوص الأحكام المنشورة وشكاوى المتقاضين المقدمة للمحكمة.

لاحظت رايلينغ (Reiling, 2020)، في مناقشتها لعمل أليتراس (Aletras) وزملائه، أن خوارزميات الذكاء الاصطناعي في هذا النظام لا تعمل على النصوص الكاملة للأحكام القضائية المستمدة من القضايا السابقة. ففي المرحلة الأولى، يقوم النظام بانتقاء الأحكام المدرجة حصريا في قاعدة البيانات الإلكترونية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، حيث لا تتوافر القضايا المصنفة بوصفها غير مقبولة. وفي المرحلة التالية، توسم الأحكام عبر تعليقات دلالية، حيث تربط مقاطع النص (جمل وكلمات) بمفاهيم معينة. ونتيجة لذلك، يصنف كل حكم بناء على عدة

متغيرات تشمل: الإجراء، والظروف، والوقائع، والقانون ذا الصلة. وتحول هذه التعليقات النص غير المهيكل[3] لكل حكم، وما يتضمنه من حجج، إلى بيانات منظمة قابلة للمعالجة الإحصائية وفق تقنيات الذكاء الاصطناعي. ويمكن أن توضع هذه التعليقات من قبل الإنسان يدويا، أو آليا بواسطة الآلة، أو عبر مزيج بينهما.

وتعد هاتان الخطوتان مثالا على تبسيطات وظيفية تقع على مستويين. فعلى المستوى الأول، تختزل القضايا القضائية إلى أحكامها النهائية[4]، بينما تستبعد الوثائق الأخرى ضمن ملف القضية، فضلا عن الحركيات التي قد تؤثر على سير الإجراءات، مثل جلسات الاستماع الأولية، والمحاكمة، ومداولات المحكمة. وعلى المستوى الثاني، يجري تسوية الحجج والتفاصيل الدقيقة في الأحكام إلى مفاهيم قابلة للمعالجة الآلية (التعليقات وخوارزميات التعلم).

على غرار نظام أليتراس وزملائه، تشترك أنظمة التنبؤ الأخرى، سواء تلك التي هي قيد الاستخدام أو في تلك التي في طور التطوير، في تصنيف الوثائق الإجرائية الموجودة عبر الوسوم أو التعليقات الدلالية. أما الاختلافات بين هذه الأنظمة، فتتمثل أساسا في طرق تفاعل المستخدمين مع البيانات التي تنتجها الأنظمة للحصول على التوقعات. فبعض هذه الأنظمة صمم لتمكين المستخدمين من الاستعلام داخل قاعدة بيانات الأحكام عبر قائمة مسبقة من الموضوعات، متبعة أشجار القرار، كما هو حال نظام العدالة التنبؤية لدى محكمة الاستئناف في برشيا[5]، والمتعلق بقانون العمل والقانون التجاري. فبمجرد اختيار المجال المطلوب (قانون العمل أو القانون التجاري)، يوفر النظام مسارات معدة مسبقا للتعرف على قضية مماثلة أو مطابقة للقضية التي يبحث عنها المستخدمون، وتسمى هذه العملية توقع الحل المطلوب. أما الأنظمة الأخرى، فتتيح الاستعلام بلغة طبيعية (أي اللغة العادية، في مقابل الاستعلامات المبنية على المنطق البولياني أو غيره من الأساليب غير البديهية). وهذه هي الغاية التي يسعى إليها النظام المجرب لدى محكمة الاستئناف في البندقية (Musella, 2023) ومحكمة بيزا[6] (Nencini, 2024)، بالإضافة إلى عدة خدمات تجارية تعد بتقديم أكثر الإجابات صلة بالأسئلة القانونية المعقدة عبر

عمليات بحث ضمن قواعد البيانات. وتعمل هذه الأساليب البسيطة في البحث على تحديد الأحكام الأكثر مطابقة للاستعلام[7] ضمن الاجتهادات الكثيرة المتاحة على المنصة. فإذا وجدت قضية تحمل الخصائص ذاتها وقد سبق الفصل فيها، فإن الحكم الذي تحدده الآلة سيتوقع بوصفه القرار المناسب. وبناء عليه، يقوم التوقع على التشابه بين القضية المطروحة والاجتهاد القضائي القائم. وقد حظيت هذه الأنظمة بتقدير واسع داخل المجتمع القضائي، حتى في بلدان القانون المدني مثل إيطاليا وفرنسا، أين لا يطبق مبدأ اتباع السوابق القضائية. حيث تقوم بتحويل محتوى الأحكام إلى مقاطع قابلة للمعالجة بالتعلم الآلي وتقنيات الذكاء الاصطناعي الأخرى.

وفي نطاق أضيق، تتجه الأنظمة التنبؤية أيضا إلى معالجة قرارات النيابة العامة. ففي عام 2021، أعلن فريق من الباحثين الصينيين ابتكار أول "مدعي عام آلي" في العالم (Petersen, 2022). وقد جرى اختبار الروبوت بمكتب النيابة الشعبية لمنطقة بودونغ بشانغهاي، وكان معدا لتوجيه الاتهامات اعتمادا على ألف "سمة" مستخلصة من نصوص الوصف البشري للقضايا. وقد جرى "تدريب" هذا المدعي العام الآلي اعتمادا على 17,000 قضية واقعية ما بين 2015 و2020، وعد قادرا على تحديد الاتهامات وتوجيهها في ثمانية من أكثر الجرائم شيوعا في شانغهاي بنسبة دقة بلغت 97%.

وخلاصة القول، إن الفلسفة التي تقف خلف جميع هذه الأنظمة تقوم على فكرة أنه ما دام القانون موضوعيا، قابلا للتكرار، ومستندا إلى قواعد ملزمة ومحددة مسبقا، فإن تطبيقه قابل للاستشراف عبر الجمع بين تحليل البيانات الضخمة وتقنيات التعلم الآلي (Medvedeva and McBride, 2023). وبالتالي، تعمل هذه النماذج على إعادة إنتاج المنطق القضائي وفق منطق استدلالي قائم على وحدات "معرفية" تستخلص أساسا من الأحكام القضائية.

2.2. الذكاء الاصطناعي التوليدي

تعد أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي مثل تشات جي بي تي ChatGPT وكوبايلوت CoPilot وجيميناي Gemini عائلة جديدة من التطبيقات التي يتزايد استخدامها في الإجراءات القضائية (Pierce and Goutos, 2024; Grossman et al., 2023b). وتعتمد هذه التطبيقات على نماذج لغوية كبيرة (Large Language Models) تقوم، من خلال حسابات احتمالية، بتوقع الكلمة التالية في الجملة. ويستجيب هذا النوع من روبوتات الدردشة لأوامر أو تعليمات تعطى للنظام بلغة طبيعية بغية الحصول على مخرجات مبنية على مجموعات بيانات جرى تدريبها مسبقا (Courts of New Zealand, 2023, p. 1)، ولهذا تعد هذه الأنظمة متعددة الأغراض. وفي العمل القانوني، يمكن الاستعانة بها لتلخيص المستندات، واستخلاص الوقائع من روايات متعددة لحدث واحد وردت في مقابلات، أو للبحث عن أوجه التشابه والاختلاف بين تلك الروايات. كما يمكن للمستخدمين طلب فصل المسائل المتنازع فيها عن المتفق عليها، والتحقق من حجج النيابة العامة مقارنة بحجج الدفاع. بل يمكن للقاضي أن يطلب من نظام الذكاء الاصطناعي التوليدي كيفية الفصل في قضية معينة. وعلى خلاف الأنظمة السابقة، يمكن استخدام الأنظمة التوليدية بخصوصية ومن دون رقابة خارجية، وهي متاحة مجانا على الإنترنت (مع إمكان الترقية إلى نسخ أكثر تطورا عبر اشتراك مدفوع).

قبل الخوض في تحليل الذكاء الاصطناعي التوليدي في الإجراءات القضائية[8]، لا بد أولا من استكشاف مدى استخدامه فعليا وتحديد الحدود المقبولة لاستخدامه. فقد تبين أن الشكوك التي راودت المهتمين بشأن استعانة القضاة بهذه الأنظمة سرا داخل مكاتبهم كانت في محلها، خاصة بعدما أفصح بعض القضاة عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في أحكامهم. وعلى الرغم من أن هذه الشواهد لا تزال غير مؤكدة، لكنها في تزايد مستمر. وأول حالة معروفة (فيفري 2023) تتعلق بقاض كولومبي طلب من نظام ذكاء اصطناعي توليدي مساعدته في الفصل في قضية تتصل بتأمين طبي لطفل مصاب بالتوحد، وقد أورد القاضي في الحكم الحوار كاملا

(سؤالا وجوابا) بينه وبين النظام، مما أثار جدلا واسعا (Gutiérrez, 2024). وفي الشهر التالي، طلب قاض في الهند استشارة تشات جي بي تي بشأن منح كفالة لمتهم بالقتل (Grossman et al., 2023b). وفي الوقت ذاته، جرب قاض باكستاني التطبيق ذاته للفصل في قضية اعتداء جنسي، حيث طلب تعريفا قانونيا لمفهوم "الرضا" وأدرج الإجابة في الحكم (Web Desk, 2023). وفي سبتمبر 2023، اعترف قاضي استئناف إنجليزي بأنه استخدم تشات جي بي تي لتلخيص مجال قانوني متخصص هو ذاته خبير فيه، وقد تلقى إجابة اعتبرها مقبولة، فأدرجها في الحكم (Farah, 2023). وحديثا، وجهت انتقادات لقاض هولندي لأنه سأل التطبيق عن "متوسط سعر الكهرباء الحالي" و"متوسط عمر الألواح الشمسية" بغرض تقدير التعويضات في قضية منظورة (Amalaraj, 2024).

وقد ظهرت هذه الحالات للعلن لأن القضاة ذاتهم أشاروا بطرائق مختلفة إلى استخدامهم الذكاء الاصطناعي التوليدي. وتكشف أن القضاة يستطيعون استخدام هذه الأنظمة بشكل غير رسمي، ودون إذن مسبق أو رقابة خارجية، كما تشير وقائع أخرى إلى أن محامين وممثلي نيابة يستعملون الذكاء الاصطناعي التوليدي بالطريقة غير الرسمية ذاتها (Grossman et al., 2023a). ومن جانب آخر، تظهر هذه الحالات تعدد وظائف الذكاء الاصطناعي التوليدي، إذ قد تتراوح استخداماته بين طلب تعريف قانوني لمفهوم معين (باكستان)، أو تلخيص مجال قانوني بأكمله (إنجلترا)، أو استكشاف شروط منح الكفالة (الهند)، وصولا إلى السؤال مباشرة عن كيفية الفصل في قضية (كولومبيا).

وبناء على هذه الوقائع التي تكشف عن استخدام استكشافي لروبوتات الدردشة، أصدرت جهات عدة إرشادات لتنظيم استعمالها (Contini, 2024, p. 11–16). ففي ديسمبر 2023، نشرت السلطة القضائية للمحاكم والهيئات القضائية في إنجلترا وويلز أول دليل إرشادي متخصص لضبط استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في الإجراءات القضائية (Courts and Tribunals Judiciary, 2023). ويبين هذا المستند العديد من القيود والمخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي التوليدي، كما يطرح طرائق محتملة لاستخدامه. وتوضح الإرشادات أن أي معلومات تدخل في

روبوت دردشة عام تصبح متاحة على مستوى العالم، مما يجعل استخدام المعلومات السرية داخل محادثة مع الذكاء الاصطناعي التوليدي كشفا غير ملائم لها. ويضيف المستند أن أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي معرضة للخطأ؛ إذ قد تختلق قضايا أو مراجع أو اقتباسات، أو تشير إلى تشريعات أو مقالات أو نصوص قانونية غير موجودة أصلا، بما قد يؤدي إلى تزويد المستخدم بمعلومات قانونية خاطئة أو مضللة، أو أخطاء في الوقائع. ومع كون إجابات الذكاء الاصطناعي التوليدي — شأنها شأن أي نظام يعتمد على الذكاء الاصطناعي — تعتمد على مجموعات البيانات التي جرى تدريبها عليها، فإنها تعكس الأخطاء والتحيزات الموجودة في بيانات التدريب. علاوة على ذلك، وفي المجال القانوني، غالبا ما يكون من الصعب — بل أحيانا من المستحيل — تحديد ما إذا كانت الإجابة مبنية على قانون الولايات المتحدة، أو المملكة المتحدة، أو أنظمة قانونية أخرى. ورغم هذه القيود الجسيمة، حددت إرشادات السلطة القضائية للمحاكم والهيئات القضائية في إنجلترا وويلز استخدامات محتملة للذكاء الاصطناعي التوليدي تقتصر على تلخيص النصوص، شرط التحقق من صحة مضمون الملخص، إضافة إلى مهام جانبية كتقديم "اقتراحات لموضوعات ينبغي تناولها"، أو صياغة رسائل البريد الإلكتروني والمذكرات. ولا توصي الإرشادات باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في البحوث القانونية أو أي نشاط متصل مباشرة بقضية منظورة. كما أنها توضح أن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي لا يتطلب بالضرورة الإفصاح عنه؛ إذ يتحمل أصحاب الوظائف القضائية مسؤولية شخصية عن الكتابة التي تصدر عنهم ولا سيما تلك التي تكون ملفات القضية، ولا يلزم القاضي عادة ببيان طرائق البحث أو العمل التحضيري الذي أدى إلى الحكم النهائي. وينطبق الأمر ذاته على ممثلي الأطراف، إذ "يتحمل الممثلون القانونيون المسؤولية عما يقدمونه إلى المحكمة/ الهيئات القضائية، ويلتزمون مهنيا بضمان دقته وصلاحيته. وبشرط أن يستخدم الذكاء الاصطناعي بمسؤولية، فلا ضرورة لإشارة الممثل القانوني إلى استعماله" (Courts and Tribunals Judiciary, 2023, p. 5). وفي هذا المقال، نستند إلى الاستخدامات المحتملة التي حددتها السلطة القضائية للمحاكم والهيئات القضائية في إنجلترا

وويلز للنظر في آثار الذكاء الاصطناعي التوليدي في تلخيص الوثائق المتعلقة بالقضايا.

3. منهجية الدراسة وسياق البحث

يستند هذا المقال إلى بيانات إيطالية جمعت ضمن مشروع العدالة والعواطف الممول من المجلس الأوروبي للبحوث (757625). ويتحرى هذا المشروع العملية الانفعالية–المعرفية لصناعة القرار القانوني في المحاكم ومكاتب النيابة العامة في كل من إيطاليا والسويد والولايات المتحدة واسكتلندا باستخدام أساليب إثنوغرافية. حيث تابعنا قضايا تتصل بالاحتيال، والعنف الزوجي (IPV)[i]، والقتل، والاغتصاب، والسرقة، والقذف في إيطاليا، بمجموع 80 قضية جنائية. وقد صاحبنا وأجرينا مقابلات مع 34 ممثلا للنيابة العامة[iii] و40 قاضيا، كما رصدنا 158 جلسة و47 مداولة (40 في محاكم الدرجة الأولى وسبعا في محكمة الاستئناف).

وأثناء المرافقة (Czarniawska, 2008)، تابعنا قضاة وممثلي نيابة خلال يوم عملهم، وشاركنا في تحليل أنشطتهم وتطور عملية اتخاذ القرار لديهم. وأثناء ملاحظة المحاكمات، ركزنا على ممارساتهم في إدارة الجلسات واستجواب الشهود والمتهمين وعلى تعبيراتهم الانفعالية. وخلال المداولات، أولينا اهتماما للتفاعل بين القضاة وللتعليل الذي يقود إلى الحكم النهائي. كما استخدمنا مقابلات شبه منظمة قبل الجلسات وبعدها لاستيضاح تحليلات المشاركين حول كل قضية، وقراراتهم ومشاعرهم. وأخيرا، حللنا الأحكام المكتوبة لفهم كيفية تحويل التعليل الذي جرى أثناء المداولات إلى صياغة قانونية.

نعتمد في هذا المقال أمثلة من أنماط متعددة من الحركيات الانفعالية التي نحللها بتوسع في أعمال أخرى (Bergman Blix and Minissale, 2022; Törnqvist and Wettergren, 2023; Minissale, 2024; Bergman Blix and Törnqvist, 2024; Bergman Blix, 2019). وبما أن هدف هذا المقال هو الإسهام في النقاش حول المخاطر والفرص الكامنة في استخدام الذكاء الاصطناعي في صناعة القرار

القانوني، فإننا نوظف بيانات مشروع العدالة والعواطف لاستكشاف مواطن التباين بين صناعة القرار في الواقع، من جهة، وبين العدالة التنبؤية والذكاء الاصطناعي التوليدي، من جهة أخرى.

في الأمثلة التي نعرضها، نلتقي بقضاة وممثلي نيابة، تستبدل أسماؤهم بأسماء مستعارة، وتشار إلى خبراتهم ضمن فئة عمرية محددة بخمس سنوات فما فوق، وهم يتعاملون مع محاكمات جنائية في مراحل مختلفة من العملية الجنائية، بدءا من التحقيق الأولي وصولا إلى المداولة. تبدأ الإجراءات الجنائية في إيطاليا بتحقيق تشرف عليه مكاتب النيابة العامة. وينطلق التحقيق بناء على بلاغ شرطة أو شكوى، فيوجه المدعي العام شرطة التحقيق لفحص مسرح الجريمة، واستجواب الشهود، وجمع الأدلة. وعند انتهاء التحقيق، يمكن له حفظ القضية أو إصدار قرار الاتهام الذي يحدد التهم والأدلة التي جمعت خلال التحقيق. وتلي ذلك مرحلة جلسة الاستماع الأولية التي يعاين خلالها القاضي الأدلة المعروضة. فإذا لم تحفظ القضية، يقرر القاضي الخطوات اللاحقة بعد الاستجابة لطلبات الأطراف.

وتعد مرحلة المحاكمة عملية مخاصمة يعرض فيها كل من الادعاء والدفاع قضيته أمام قاض واحد، أو هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة، أو هيئة خاصة تتكون من قاضيين وهيئة محلفين مكونة من ستة أشخاص عاديين. ويجوز للأطراف استئناف حكم محكمة الدرجة الأولى أمام محكمة الاستئناف التي تنظر في الوقائع والمسائل القانونية معا. كما يمكن لكل من الدفاع والنيابة العامة أن يطلب من محكمة النقض مراجعة القرارات الصادرة في مرحلة الاستئناف، وتنحصر وظيفتها في النظر في المسائل القانونية فقط.

تتأسس الإجراءات الجنائية على ثلاثة مبادئ قانونية جوهرية هي: البنية الوجاهية[ii] (contraddittorio)، والشفاهية (oralità)، والفورية (immediatezza). فوفقا لمبدأ الوجاهية، يستطيع المدعي العام والدفاع وربما محامي الضحية تقديم الأدلة، واستجواب الشهود ومناقضتهم، والطعن في حجج الطرف الآخر، والمرافعة أمام قاض محايد. أما مبدأ الشفاهية، فيؤكد أهمية عرض الأدلة شفهيا أثناء

المحاكمة، بما يتيح للقاضي أن يسمع مباشرة إفادات الشهود والأطراف، وهو ما يخلق محاكمة تفاعلية وحيوية. أما مبدأ الفورية فيقتضي أن يطلع القاضي مباشرة على الأدلة والأقوال المقدمة في المحاكمة، وأن يلاحظ سلوك المعنيين بالإجراءات، وأن يقيم مصداقية الشهود ويصدر قراراته اعتمادا على المعرفة التي حصل عليها أولا بأول أثناء المحاكمة. ويقلص هذا المبدأ الاعتماد على السجلات المكتوبة ويعزز قدرة القاضي على تقييم الأدلة بشكل فوري ومباشر. ومعا، تشكل هذه المبادئ إجراءات المحاكمات وهيئاتها، وتصوغ السياق الذي تبنى فيه الأدلة ويقاس فيه مدى موضوعيتها وتقيم فيه.

4. مقارنة صناعة القرار الواقعي مع أنظمة الذكاء الاصطناعي

إن صناعة القرار القانوني عملية تتطلب تقصي الوقائع، وتأويلها، وترميزها قانونيا؛ أي تحويل روايات الناس العادية إلى صيغ قانونية خالية من عناصرها الذاتية (Bergman Blix and Minissale, 2022). ويبين هذه الجزء أن القضاة وممثلي النيابة يقومون القضايا خطوة خطوة، فيقومون بتجزئة القصة إلى أجزاء منفصلة، وتأويل تلك الأجزاء على نحو مستقل، وفي علاقتها بعضها ببعض. كما يعملون على اختزال القصة وتبسيطها إلى أحداث منتقاة ذات أهمية قانونية (أي فحص قانوني)، ولكن يقتضي الأمر أيضا التحقق من أن الرواية القانونية المصاغة متماسكة مع الواقع الاجتماعي (أي فحص واقعي). ويتم هذا التبسيط التدريجي للقصة، المصحوب بفحص واقعي وآخر قانوني، اعتمادا على عمليات معرفية وانفعالية مثل المواءمة العاطفية، والاهتمام بما هو جوهري، والإعراض عما لا أهمية له (Bergman Blix and Minissale, 2022). وتمثل هذه الحركيات الانفعالية عنصرا أساسيا للوصول إلى حكم يأخذ في الاعتبار خصوصية كل قضية على حدة. أما الأنظمة التنبؤية المبنية على أحكام سابقة، فإنها تعمل على نسخ مبسطة مسبقا من الوقائع محل النزاع القانوني، حيث تصنف الأحكام وتربط بواسطة أنظمة تعلم آلي، فتستبعد الروايات من تفاصيلها وفروقها الدقيقة. وحتى وإن تم الأمر بأنظمة إحصائية مختلفة — مثل النماذج اللغوية الكبيرة التي تتوقع احتمالية الكلمة

التالية اعتمادا على بيانات التدريب - فإن فقدان المعلومات يظهر كذلك في الملخصات التي ينتجها الذكاء الاصطناعي التوليدي.

1.4. المداولة بوصفها حوارا انفعاليا-انعكاسيا مع الاجتهاد القضائي

يمثل المثال الآتي قضية سرقة اتهم فيها ستة أشخاص بسرقة زهور الميموزا من حديقة خاصة. ومن خلال ملاحظات ميدانية دونت أثناء متابعة المداولة، يمكن تبين كيف تعمل قاضية المحكمة إنس (40+) على تحليل القصة لتحديد ما إذا كانت السرقة لا تتجاوز مرحلة الشروع، وما إذا كان الأمر يتعلق بالظرف المشدد للعقوبة المتمثل في "العنف ضد الأشياء". وتعمد القاضية إلى التفكير النقدي في أحكام سابقة لمحكمة النقض تتصل بقضايا تبدو متماثلة في ظاهرها. ويكشف ذلك عن الجهد الذي تبذله القاضية لتحديد الفروق الدقيقة بين قضايا قد تتشابه في ظاهرها لكنها تختلف في جوهرها؛ أي إن جهد القاضية لا ينحصر في بناء القضية ضمن صورة كلية، بل في اكتشاف التفاصيل التي تؤهلها من الناحيتين الواقعية والقانونية.

> القاضية إنس: "حسنا، لدينا عدة أشخاص متهمين بسرقة الميموزا من منزل خاص في اليوم العالمي للمرأة [...] كانت الشرطة تراقبهم طوال الوقت أثناء سرقتهم للزهور." [...] تعيد القاضية قراءة تقرير الشرطة بصوت مرتفع [...] وتضع دائرة في التقرير: "لقد تشعبت الشجرة وتكسرت فروعها؛ وكان هناك مستوى واضح من الضرر." وتقول: "إذن، ثمة ضرر أيضا." ثم تتابع التصفح قائلة: "أرى أنه لا يوجد ما يمكن فعله." تلتزم إنس الصمت قليلا، ثم تقرأ مذكرة الدفاع: "لم يستولوا، بحسب الدفاع." تبحث إنس في حاسوبها فتجد حكما في قضية مشابهة لشخص أخذ بعض الأشياء من سيارة أخرى ووضعها في سيارته. وقد عدت محكمة النقض أن الواقعة في تلك القضية شروع في السرقة. وتضيف: "كما في سرقة السوبرماركت، كان رجال الأمن يراقبونهم طوال الوقت. يجب أن نفهم ما إذا كان هناك شروع. لكن هناك عنف أيضا — بحسب محكمة النقض —حتى عند سرقة الثمار من الأشجار — كالليمون مثلا — لأنك إن لم تقطفها بطريقة

> معينة ستتسبب بضرر ما." وتتابع إنس البحث عن اجتهادات أخرى في موضوع الشروع على حاسوبها. "إذن، في عام 2018 تقول محكمة النقض إن السرقة تكون مكتملة إذا حافظ الجاني، وإن لوقت قصير، على تصرف كامل ومستقل في الشيء المسروق. وعليه، بالنسبة لنا أيضا، هي سرقة، لأن الأغصان كانت بحوزتهم داخل السيارة. وبرأيي، إن الحكم الأول لمحكمة النقض يتعلق بفرضية مختلفة جزئيا، لأن الشرطة هنا لم تشاهد كامل الفعل، بل شاهدت جزءا من السرقة، بينما كانت الأغصان موجودة في السيارة قبل وصولهم. وهذا يختلف عن الحالة التي تراقب فيها الشرطة السرقة في السوبرماركت منذ بدايتها."

في هذا المقتطف من المداولة، يتأرجح تفكير القاضية بين تقييم الفئات القانونية لـ"العنف ضد الأشياء" و"الشروع في السرقة" و"السرقة التامة". ويتم تعليلها وفق مسار معقد يبدأ بمرحلة من البحث العشوائي نوعا ما في أحداث القصة المطروحة قبل الشروع في صياغة الرواية القانونية المتماسكة. ففي بداية المداولة، يبدو أن إنس تستشعر قدرا من اليقين تجاه القرار النهائي ("أرى أنه لا يوجد ما يمكن فعله حقا") لأن "الشرطة كانت تراقبهم طوال الوقت وهم يأخذون الزهور" (أي: سرقة)، ولأن "الشجرة تكسرت وانفصلت أغصانها؛ وكان هناك مستوى واضح من الضرر للشجرة" (أي: عنف). غير أن القاضية تستخدم الشك لمقاومة هذا اليقين (Minissale and Bergman Blix, 2024) وتغوص أعمق في القضية. فتعيد قراءة مذكرة الدفاع، وتفحص أحكاما سابقة لمحكمة النقض. قد يدعم الحكم الأولي فرضية "الشروع"، غير أن إنس تكتشف فارقا حاسما بين الحالتين؛ ففي القضية الراهنة لم تراقب الشرطة كامل الفعل، بل جزءا منه فقط. ولتعزيز يقينها بهذا المسار التحليلي، تبحث إنس عن اجتهادات أخرى وتقارن عناصر واقعية دقيقة بين القصص المختلفة قيد النظر. فتحفز قراءة مذكرة الدفاع والأحكام السابقة القاضية على التفكير والبحث عن الروابط والأنماط، ومن ثم فهم القصة للوصول إلى القرار النهائي. وهكذا تبني رواية قانونية تأخذ في الاعتبار روايات الطرفين (مبدأ الوجاهية) وتأتي منسجمة مع الواقع المدروس. وبهذا يؤدي السعي إلى اليقين في القرار

النهائي إلى تشابك الفحص الواقعي والفحص القانوني.

عند النظر من بعيد، قد يبدو أن السرقات البسيطة كلها متشابهة، ولكن كما تكشف قضية الميموزا، فإن الوقائع قد تكون غامضة حتى في هذا النوع من القضايا. ولا تنكشف الفروق الحاسمة بين الأحكام السابقة والقضايا الراهنة إلا عبر التنقيب في التفاصيل الصغيرة. أما في عدالة التنبؤ، فإن البنية الهيكلية للنظام تستبعد تلك التفاصيل. وكذلك، فإن الملخصات التي ينتجها الذكاء الاصطناعي التوليدي بناء على مذكرات القضية أو الأحكام ستشجع على اتباع طرائق مختصرة، والتعاطي السطحي مع العناصر القانونية والواقعية المهمة.

لا تؤخذ كل عناصر ملف القضية في الاعتبار، لأن النظام يعمل على حسابات إحصائية مبنية على تعليقات وروابطها المستمدة من حكم مكتوب أو من اختيارات نقاط ذات صلة يحددها الذكاء الاصطناعي التوليدي. أما في مثالنا، فإن القاضية تفحص الوقائع والاجتهادات السابقة فحصا نقديا بعد النظر في التأويلات المختلفة للأحداث التي قدمها الدفاع. إن الحركية التي تعرفها المحاكمة، وبنيتها الوجاهية والشفاهية كما أشير إليه سابقا، صممت أصلا لتبادل التأويلات المختلفة للوقائع محل النزاع، مما يمكن القاضي من الحصول على المعطيات اللازمة لاتخاذ القرار[9]. وهكذا، تتضح الوقائع تدريجيا، بينما تحدد عملية اختيار الحكم النهائي وتكييفه قانونيا عبر تفاعل وحوار مع الإطار القانوني واجتهاد محكمة النقض. ويتطلب هذا حوارا انعكاسيا بين القاضي والأرشيف الاجتهادي لاستكشاف القضايا الواقعية والقانونية وتعريفها (Giabardo, 2023). وتعد الانفعالات، ولا سيما المشاعر المعرفية مثل الشك والريبة والاهتمام والفضول والتعاطف، عنصرا أساسيا للحفاظ على "الحساسية تجاه الوقائع" (Gaboriau, 2018)، ولإطلاق إشكاليات انعكاسية للمعرفة والمعلومات (Bergman Blix and Minissale, 2022; Törnqvist and Wettergren, 2023; Minissale, 2024). بيد أن هذا الحوار الانفعالي– الانعكاسي (Burkitt, 2019) لا يدخل في الاعتبار، بل يجري تجاوزه أو إزالته في منطق الأنظمة التنبؤية التي تهدف إلى اقتراح قرار استنادا إلى أحكام سابقة كما تحددها

عمليات التعلم الآلي على بيانات تاريخية للقضايا. وفي هذا السياق، فإن اختزال بيانات القضية والتحليل المبسط (مثل الوسم) الذي يقوم به الذكاء الاصطناعي التوليدي لن يسمح بالمعاينة التي مارستها القاضية إنس لروايات مختلفة للوقائع استنادا إلى الأحكام السابقة. كما أنه لن يحفز المشاعر المعرفية مثل الاهتمام والشك واليقين النهائي التي توجه عملية المداولة، مما يجعل من الممكن الموازنة بين الضوابط القانونية والضوابط الواقعية للوصول إلى حكم راجح.

مثال آخر يمكن أن نلمس فيه أهمية الفحص الواقعي والتأويل المتعاطف للوقائع المتنازع عليها، هو القضية الآتية المتعلقة بالعنف الزوجي والعنف الجنسي، والتي فصلت فيها هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة في محكمة الدرجة الأولى. أثناء المداولة، يقوم كل من القاضي إنريكو (رئيس الهيئة، 55+)، وبياتريس (45+)، وسونيا (قاضية فخرية، 45+) بتقييم مصداقية الضحية من خلال محاولة فهم طبيعة العلاقة بين الزوجين (الضحية والمتهم). ويقومون بعملية مواءمة عاطفية مشتركة (Bergman Blix, 2019) بهدف فهم منظور الضحية وشخصية المتهم، بالتناوب مع الفحص القانوني (أي تقييم القصة ضمن الإطار القانوني). ومن خلال مقابلة الملاحظات الميدانية للمداولة مع الحكم الكتابي النهائي، نوضح كيف أن التفكير القائم على التعاطف لفهم وقائع القضية يختفي في النص النهائي. إن التبسيط جزء متأصل في الإجراءات القضائية، ويظهر على مستويات متعددة، إذ تختزل الوقائع الإجرائية والجلسات إلى نصوص، من مرحلة المحاكمة الأولى إلى الاستئناف. ونؤكد أن التبسيط الإضافي الذي تفرضه أنظمة العدالة التنبؤية والذكاء الاصطناعي التوليدي يغدو عائقا أمام مراعاة تفاصيل القصة التي تفسح المجال للخيال والمواءمة المتعاطفين ذا الصلة بتكييفها القانوني. وفي المقتطف أدناه نرى كيف تفضي قراءة الوقائع في محاضر الجلسات القانونية إلى تفكير تعاطفي ضروري لتقييم ما يجري في القضية:

إنريكو (وهو ينظر إلى بياتريس): [الضحية] تحدثت عن العنف الجنسي بطريقة خاصة. كان المتهم مذهولا. إذا كنت قد دونت ملاحظاتي جيدا، فقد دخلت إلى

سيارة] أحد الشهود] ، ومعها حقيبتها اليدوية، وضعت حقيبتها في المقعد الخلفي، فقام] المتهم] بمهاجمتها جسديا، بجسده، ثم أخذ حقيبتها، ليقنعها بطريقة ما أن تركب سيارته مرة أخرى.

بياتريس: كل ذلك في حالة اضطراب شديد...

إنريكو: عنف جنسي ذو طابع خاص جدا...

بياتريس: مع شخص كانت تربطها به علاقة...

إنريكو: أي... لم يأخذني إلى الغابة ويبقيني هناك ساعة كاملة ويغتصبني... ولكنه جزء من ذلك السياق...

بياتريس: أيضا لأنها تحدثت عن طلبات جنسية خاصة منسجمة مع ميوله الجنسي...

إنريكو: كما قالت الجهة المدنية، كان ذلك تصرفا مهينا...

بياتريس :حدث في مكان عام...

إنريكو :هو جزء من طريقته في تصور العلاقة والجنس ...إلى حد ما كما قال لنا الشاهد... المسألة ليست أنه أراد سرقة الحقيبة، بل لدافع عاطفي،] لقد أخذ الحقيبة] ، إن صح التعبير. لذلك، باختصار، هو يتصرف هكذا لأنه كان يريد أن يعالج الأمر من وجهة نظره...

بياتريس: بطريقته هو، كان يريد أن يستعيد مكانته ...فهو في الحقيقة لم يتجاوز انفصاله عنها...

إنريكو: لنقل إنه لم يتجاوزه إطلاقا!

بياتريس :الشيء الوحيد الذي قد يطعن في مصداقية الضحية، هو أنها لم تبلغ فورا؟

إنريكو: حسنا، ليس فورا تماما... لكن حين هدأت قليلا، تمالكت نفسها، وفي تلك اللحظة قصت القصة كاملة عما حدث، وفي هذه الرواية يوجد أيضا مشهد الأصبع...

بياتريس :تبدو موثوقة إجمالا... وحين يكون الحدث بين شخصين فقط، فإن المسألة كلها تتعلق بالمصداقية...

إنريكو: كانت روايتها قصيرة ولكن دقيقة... بالتأكيد، حين جرى الاستماع إليها[...]

بياتريس: لا تتوقف عند تفاصيل سطحية أثناء استجوابها، ولا تحاول المبالغة في الوقائع ...وهي وقائع جرى تأكيدها...

للحسم في مصداقية الضحية — حيث تكفي شهادة الضحية وحدها للإدانة في هذا النوع من الجرائم — يحلل القضاة سوية تسلسل الأفعال المنسوبة إلى المتهم خطوة خطوة. ويولى الاهتمام لكل من تمييز الوقائع ذات الصلة القانونية في رواية الضحية ("دخلت سيارة الشاهد ومعها حقيبتها")، وفهم الفروق الدقيقة في القصة. وتتضافر التأملات في "الميول الجنسية" للمتهم، وكون الفعل "إهانة"، و "طريقته في تصور العلاقة"، و"رغبته في استعادة مكانته"، و"عدم تجاوزه انفصاله عنها..." لتظهر كيف يستخدم القضاة التعاطف بصورة جماعية لفهم العلاقة بين الضحية والمتهم. وهذه الممارسة ليست جزءا من المنهج القانوني، لكنها تظل رغم ذلك ضرورية لتقييم مصداقية الروايات المتعارضة. وينغمس القضاة تعاطفيا في قصة الضحية بما يكشف عن علاقة مؤذية ("عنف جنسي"، "شخص كانت تربطها به علاقة")، بل يصوغون بعض توصيفاتها بضمير المتكلم ("لم يأخذني إلى الغابة ويحتجزني ساعة كاملة ويغتصبني") وكأنهم يستعيدون القصة من منظور الضحية ذاتها، وينخرطون في الوقت ذاته في مواءمة عاطفية سطحية ومؤقتة مع المتهم عند تصوير دوره المسيطر في علاقته مع الضحية ("كان مذهولا"، "منسجم مع ميوله الجنسية..."). ويظهر هذا المجهود تفاصيل القضية، وخبرات المحاكمة الشخصية (مبدأ الفورية)، وثراء التواصل اللفظي وغير اللفظي استنادا إلى ما يختزنه القضاة في ذاكرتهم عن الجلسات، وما دون في ملاحظاتهم الشخصية على المنصة. ويغدو هذا التدقيق في الوقائع ضروريا للتحقق من مصداقية الضحية. وحين تصف الهيئة رواية الضحية بأنها "قصيرة ولكن دقيقة"، وتؤكد أنها "لا تتوقف عند تفاصيل سطحية أثناء استجوابها، ولا تحاول المبالغة في الوقائع... وهي وقائع جرى تأكيدها..."، فإن تركيزها

يعود عندئذ إلى الفحص القانوني؛ أي إلى ما يلزم لإثبات المصداقية ضمن المعايير التي حددها الاجتهاد القضائي. ويظهر من المثال أن إثبات *الوقائع* ذات الصلة لا يكفي، بل يستلزم تفسيرا يضمن ملاءمتها للفئات القانونية (كالمصداقية). وهذا التفسير يقوم على تقييم معمق للعلاقات الإنسانية والمشاعر، وهي أبعاد مستبعدة تماما من منطق الأنظمة التنبؤية والذكاء الاصطناعي التوليدي التي تعمل على معالجة إحصائية باردة قائمة على تحليل للنصوص (Galli and Sartor, 2023; Contini, 2024). وحتى قضاة محكمة الاستئناف فرغم تحليلهم للنصوص (بدل الشهادة الشفاهية)، فإن تحليلهم يعتمد مواءمة عاطفية مشتركة تجاه الإفادات التي يقدمها الشهود والضحايا وممثلوهم القانونيون. ومن خلال عمل تأويلي انعكاسي، تتضح الوقائع تدريجيا وتصبح قابلة للترميز القانوني. والجدير بالذكر أن الحكم النهائي لا يكشف مطلقا عن هذا التدقيق في الوقائع القائمة على المواءمة العاطفية المشتركة التي باشرها القضاة:

> "استنادا إلى الأدلة، يعتقد أن المسؤولية الجنائية للمتهم يجب تأكيدها عن جميع التهم المنسوبة إليه. ويقوم تأكيد مسؤولية المتهم، في المقام الأول، على الإفادات الاتهامية التي أدلت بها الضحية، والتي تبين أنها جديرة تماما بالثقة. [...] وفي هذا الصدد، يلاحظ أن رواية الضحية تتسم بالانسجام في النقاط الجوهرية من الوقائع. ولا يظهر فيها أي تعبير عن عداوة أو حقد تجاه المتهم من شأنه أن يدفع إلى الاعتقاد بأن الوقائع المذكورة لم تقع، أو أن الضحية بالغت فيها عمدا، أو أن الضحية مدفوعة بنية الافتراء. وقد جرى تأكيد الوقائع التي ذكرتها الضحية من خلال قرائن عدة ومتزامنة، وبصورة خاصة من خلال إفادات الشهود 1 و2 و3؛ ومن خلال محتوى رسائل البريد الإلكتروني المقدمة [...] ومن خلال الشهادة الطبية المضمنة في الملف [...] ومن خلال محتوى محضر الشرطة."

عند مقارنة طريقة التفكير أثناء المداولة بالصياغة النهائية للحكم، نلاحظ كيف يسقط الأسلوب القانوني وطريقة الكتابة التدقيق في الوقائع والعمليات الانفعالية-المعرفية التي أسهمت في صناعة الحكم، مثل المواءمة العاطفية المشتركة

بين القضاة الثلاثة أثناء المداولة. وتشير هذه الحركيات "الخفية" إلى أبعاد زمنية وعلائقية أساسية في صناعة القرار القانوني، حيث يتم تقييم الوقائع خطوة خطوة، مع تقسيم الرواية إلى مقاطع صغيرة وفحص الفروق الدقيقة للقضية، وهو أمر ضروري لتجنب التبسيط الناتج عن القياس على قضايا سابقة أو عن ملخصات مقتضبة، ولضمان مواءمة الرواية القانونية مع الواقع الاجتماعي.

وخلاصة القول، تعتمد الأنظمة التنبؤية على وسم مقاطع نصية بتعليقات مستخرجة من فئات قانونية مجردة مثل التسلسل، والانسجام، وخلو الأقوال من التناقضات، والتحفظ في التصريحات عند تقييم المصداقية (Collenette et al., 2023). وكما يظهر في هذه القضية المتعلقة بالعنف الزوجي والاغتصاب، فإن هذه الفئات المجردة تتطلب تفسيرا مرتبطا بخصوصيات كل حالة فردية. ويتطلب هذا العمل التفسيري مواءمة عاطفية تجاه القصص المتعارضة في القضية. غير أن الحكم النهائي يخفي آثار هذا الجزء الحيوي من عملية القرار. ولا يمكن استخدام ملخصات الذكاء الاصطناعي التوليدي لأغراض كهذه، لأنها تقلص المعلومات اللازمة للمواءمة العاطفية.

2.4. ضرورة المعلومات الانفعالية-التفاعلية

يعود التدقيق في الوقائع الموصوف في القسم السابق في الأمثلة التالية بصيغة مختلفة قليلا، إذ يتعلق هذه المرة بحاجة القضاة وممثلي النيابة إلى إدماج معلومات انفعالية–تفاعلية تخص الشخص الذي يدلي بالشهادة وطريقة سرده، وذلك ضمن أنواع متعددة من النصوص، مثل تقارير الشرطة، ومحاضر تفريغ شهادات الشهود، ومحاضر الجلسات. ونؤكد على ضرورة تضمين هذا النوع من المعلومات وأخذه بالحسبان في التحليلات التي تجريها الأنظمة التنبؤية والذكاء الاصطناعي التوليدي. علاوة على ذلك، حتى لو كانت هذه المعلومات حاضرة داخل النص وبالتالي يمكن وسمها ومعالجتها من قبل الأنظمة التنبؤية والذكاء الاصطناعي التوليدي، فإن فهم القضية فهما صحيحا يتطلب تفسيرا بشريا. وفي المثال التالي، نظهر كيف تستخدم المعلومات الانفعالية–التفاعلية من قبل ممثلي النيابة والقضاة في ممارساتهم

لصناعة القرار.

أثناء مقابلة، يروي المدعي العام ستيفانو (40+) قضية عنف زوجي، حيث أشارت تفاصيل تقرير الشرطة إلى جريمة خطيرة. غير أن ستيفانو، قبل اتخاذ أي قرار، قرر الاستماع شخصيا إلى الضحية لأنه لم يجد ما يكفي من عناصر لتكييف نوع السلوك الإجرامي.

> ستيفانو: اتصلت [الشرطة] بي حوالي الساعة 3 فجرا وقالوا إنهم تدخلوا داخل منزل لزوجين [...]. وروت السيدة للشرطة أنها كانت تتجادل مع زوجها حول وضع بدأ يتفاقم، وأثناء الجدال أخذ الرجل ابنتهما الصغيرة بين ذراعيه، رفعها، **وهزها**، وبينما كان يفعل ذلك **هدد** زوجته .إذا، هو لا يهدد بإيذاء الطفلة، لكنه تصرف قد يراه البعض مبهما وغامضا، حتى بالنسبة للطفلة .وخلال هذا الشجار، عندما تدخلت الشرطة، لم تبق أي آثار للجريمة .لم يكن على السيدة أي علامات إصابة، لقد شد شعرها، وصفعها ولم تترك الضربات أي أثر. ولم يكن المنزل في حالة فوضى. لذلك، أنا، في ذلك اليوم بالذات... عندما قدموا لي شكوى السيدة، أرى أنها سيئة الإعداد، ولا تحتوي على عناصر كثيرة .لذلك، أمرت بإحضارها إلي [للاستماع إليها شخصيا].
>
> المحاور :سيئة من أي ناحية؟
>
> ستيفانو :من ناحية تقنية .أنا لا أستطيع إعادة بناء قصة هذين الزوجين من ذلك التقرير، ولا أن أفهم إن كان هناك عنف فعلي، وقبل كل شيء، هذه المسألة المتعلقة بالطفلة، لا أستطيع فهمها .لذلك، طلبت إحضار السيدة فورا إلي، في فترة بعد الظهر.

في هذا الاقتباس، يلفت ستيفانو الانتباه إلى غياب عناصر رئيسة في الرواية التي قدمتها الشرطة، والتي يراها ضرورية لفهم فعل إجرامي محتمل الخطورة (هز الطفلة). ويشير إلى ضرورة "إعادة بناء قصة هذين الزوجين" من أجل اتخاذ إجراءات احترازية، على أمل تبديد هذا الشك عبر تواصل مباشر مع الضحية. وفي بقية

المقابلة، يصف ستيفانو كيف أن التفاعل مع الضحية عزز فهمه للسياق الاجتماعي الذي يقف خلف الحادثة المحددة والواردة في تقرير الشرطة.

> ستيفانو: استمعت إليها، وفي المساء كتبت طلب اتخاذ إجراء احترازي، وهو أمر بعدم الاقتراب منها. لأن هذا الفعل، الذي بدا خطيرا، قامت السيدة بسرده لي جيدا وبالتفصيل عن حياتها مع هذا الرجل. كانت عندي هنا، في مكتبي. إنسانة بسيطة. [...]. تصف لي قصة هي بالتأكيد قصة عنف زوجي وعلاقة فاشلة وهي تريد أن تتحرر منها، ولكن... بداية... هو لا يشرب، ولا يتعاطى المخدرات، ولم تكن قصة سيئة. كانت قصة تهميش وفقر، لعائلة كان فيها الرجل مهووسا على الدوام بعدم القدرة على تحمل الأعباء المالية. وكانت هناك سلسلة من الشجارات، ورغم عملهما معا بجهد... كانت علاقة أسرية **فاشلة**، وكان **هو**، بصفته رجلا، يريد حلها بطريقة متعجرفة وعنيفة. وبالتالي، كانت وضعية عائلية **سيئة ومتدهورة**، ولكن لم يكن هناك نمط ثابت من العنف مثبت.

إن أكثر ما يلفت الانتباه في هذا الاقتباس هو الملاحظة الختامية المتعلقة بانعدام "نمط ثابت من العنف". ويعني هذا غياب الدليل على "الاعتياد" في السلوك، وهو شرط تنص عليه التشريعات الإيطالية لقيام جريمة عنف زوجي. فوفق تقرير الشرطة، يتم فهم القصة في البداية على أنها جريمة خطيرة — عنف زوجي— ("هذا الفعل الذي بدا خطيرا")، ليتبين أنها حالة ذات خطورة جنائية أقل ("لم تكن قصة سيئة")، والأهم أنها تفتقر إلى شرط 'النمط المعتاد للعنف'. وللوصول إلى اليقين، واتخاذ قرار مفاده أن القضية لا تستوفي شروط جرم العنف الزوجي، كان على المدعي العام ستيفانو أن يضع الأحداث ضمن سياقها الاجتماعي، وأن يتواءم عاطفيا مع الطرفين. وهكذا، فإن إعادة بناء فروق القصة عبر تفاعل مباشر مع الضحية أتاح لممثل النيابة فهما أوضح للوقائع مقارنة بما ورد في تقرير الشرطة. لقد كشف السياق الاجتماعي بأن المتهم لا يسيء استخدام الكحول أو المخدرات، وأن العائلة تعيش تحت تهميش وفقر شديدين يؤديان إلى صراعات مستمرة. ومن خلال المواءمة العاطفية مع الضحية، يعترف ستيفانو بخوفها من "طريقته المتعجرفة

والعنيفة" ورغبتها في "التحرر منه"، وهو ما دفعه إلى إصدار أمر بعدم الاقتراب. وبالمواءمة العاطفية مع المتهم، يعترف ستيفانو أيضا بمعاناة هذا الأخير مع الفقر، والذي ينتج عنه سلوك عدواني لكن غير مصنف قانونيا كعنف مؤذ. ومن خلال أخذ الجانبين معا، يقيم ستيفانو الوضع بوصفه "**وضعا عائليا سيئا ومتدهورا**" لكن من دون 'نمط ثابت للعنف' مثبت.

إن الوصف النصي للقضايا هو المادة التي تعتمد عليها أنظمة الذكاء الاصطناعي المصممة لمساعدة ممثلي النيابة العامة أو استبدالهم، كما في المثال الصيني المذكور سابقا. وتعتمد الأنظمة التنبؤية في توقعاتها على أحكام/لوائح اتهام سابقة، أي على وثائق تقدم عرضا مهما، لكنه شديد التبسيط للوقائع، والمشكلات القانونية، وعلاقاتها بعضها ببعض. غير أن المعلومات المتعلقة بالمشاعر، والسلوك غير اللفظي، والفروق الدقيقة في القضية قد تكون حاسمة لاتخاذ القرار منذ مرحلة التحقيق، كما يظهر في مثال المدعي العام ستيفانو. وفي بياناتنا، كثيرا ما أكد ممثلو النيابة أهمية العناصر الانفعالية–التفاعلية لتقييم مصداقية الشهود والضحايا. فمثلا، توضح المدعية العامة آنا (30+) أن ميزة الإصغاء المباشر لرواية الضحية هي القدرة على "رؤية تعابيرها، وإيماءاتها، وردود أفعالها"، وهو ما يحقق يقينا أكبر بالمصداقية المتوقعة. وفي الواقع العملي، نادرا ما تتاح لممثلي النيابة فرصة الاستماع شخصيا إلى صاحب الشكوى بسبب العدد الكبير من التحقيقات (خصوصا في قضايا العنف الزوجي) التي يتولونها. ونتيجة لذلك، يضطرون إلى الاعتماد على وثائق الشرطة التي تفتقر غالبا إلى توصيف السلوك غير اللفظي والمشاعر. وحتى في الممارسة الراهنة، يواجه المدعون العامون صعوبة في تقييم المعلومات الواردة في التقارير المكتوبة لاتخاذ قرارات التحقيق أو توجيه الاتهام. لذلك، سواء في واقع العمل الحالي أو في أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي المستقبلية، تحتاج التقارير الكتابية إلى دمج معلومات سياقية أكثر تفصيلا، وعلامات لفظية مثل النبرة، والتردد، والتشديد، التي تشير إلى معلومات انفعالية (Bergman Blix, 2022)، بما يتيح فهما وتقييما دقيقين للقضية. ولابد من التنبيه أيضا إلى أن هذا المثال ينقض التصور الشائع القائل بوجوب استبعاد المشاعر من

الروايات القانونية لضمان المعلومات الصحيحة.

تنطبق مشكلة غياب المعرفة الانفعالية–التفاعلية أيضا على القضاة. وفيما يلي، تفصل قاضية محكمة الدرجة الأولى لينا (55+) أساليبها في تضمين ليس فقط العلامات اللفظية، بل اللغة الجسدية بوصفها معلومات حيوية في محاضر الجلسات:

> القاضية لينا: هناك أمر آخر أفعله، ربما لاحظتموه، وهو تسجيل الجوانب المرتبطة باللغة غير اللفظية، والتواصل الجسدي. [...] فعندما يتوقف الناس، ولا يستطيعون الكلام، أو يكونون منفعلين بشكل خاص... أدون ذلك في محضر الجلسة، لكن ليس بعبارة: "فلنعترف بأن السيدة تمر بلحظة انفعالية"، لأنني لا أريد أن تشعر بأنها في وضع غير مريح، وكأنها تفحص أو تختبر. بل أقول: "هل تريدين بعض الماء؟"، "ألاحظ أنك غير قادرة على الكلام بطلاقة، هل ترغبين في أخذ استراحة؟"، "أرى أنك متأثرة، لماذا؟". فهذه الطريقة ضرورية بالنسبة لي لكي أتواصل مع الشاهدة، وأجعلها تشعر أنها ليست مجرد صوت مسجل، بل إنسان يصغي إليه شخص آخر... وكذلك لكي ينعكس ذلك في المحضر. حتى إذا قرأته لاحقا، وكتبت شيئا عن الشخص في تعليل الحكم، أستطيع وصف سلوك معين يدل على هذا... ويخدم هذا مرحلة الاستئناف... لأنه إذا قال قاضي الدرجة الأولى: "كان واضحا أنها متأثرة"، ولم يكن لذلك إثبات في المحضر، فإنه يكون حقيقة تفسيرية، بلا توثيق... أعني، في هذه الحالة عليك أن تثق بزميلك الذي شعر بأن الشخص كان يواجه صعوبة.

في هذا المقتطف الأول، تشرح لينا أنها تتدخل عندما يواجه الشهود صعوبة أثناء المحاكمة، بغرض طمأنتهم. إن استخدامها لصيغ مقبولة مهنيا مثل: «هل تريد بعض الماء؟»، «هل ترغبين في أخذ استراحة؟» بما ينسجم مع «قائمة المفردات المحدودة» التي يسمح للقضاة باستخدامها لإظهار التعاطف مع الشهود دون المساس بحيادهم الظاهر (Bergman Blix and Wettergren, 2019). إضافة إلى ذلك، تعد هذه التدخلات ضرورية لتسجيل نوع ردود الفعل الانفعالية التي تظهر داخل قاعة

المحكمة في محضر الجلسة، بما يتيح توثيقا لتفسير القاضية لينا للسلوك الصادر عن الشخص الذي يدلي بشهادته أمام الجمهور، وأطراف الدعوى، ومحكمة الاستئناف. وفي السياق ذاته، تقدم لينا مثالا من قضية حديثة تتعلق بـ العنف الزوجي طالت فتاة شابة:

> القاضية لينا: على سبيل المثال، عندما كانت هناك تلك الفتاة الصغيرة، ذات السبعة عشر عاما. كانت تكافح حقا، تكافح بشدة. [...] عندما غادرت، قلت: «فلنقر أن الشاهدة قامت بهذه الإيماءات: [تتحدث بسرعة كبيرة]: ملامسة شعرها، ملامسة عنقها، توقفها، تأثرها، عدم قدرتها على الكلام، بحثها عن يد الأخصائية النفسية [ببطء]. قلت هذه الأمور، لأنها مهمة جدا بالنسبة لي... لكي يتضمن المحضر أثرا لكيفية وقوع الأشياء، وأقول ذلك لحظة وقوعه، أمام الجميع. لأنه ليس تفسيري الشخصي، وإذا أراد أحد الاعتراض على الطريقة التي ألخص بها سلوك الشاهدة، يمكنه فعل ذلك. ثم، عندما يقرأ قاضي الاستئناف المحضر وفيه هذه المعلومات، ولم يعترض عليها أحد، يكون لدى قاضي الاستئناف سند لا يقوم على «إحساس القاضي»، بل على ما ظهر خلال المحاكمة.

في هذا المقتطف، تظهر القاضية لينا أهمية توثيق التواصل الجسدي والانفعالي بطريقة تنسجم مع مبادئ الشفاهية، والفورية، والوجاهية. فمبدآ الشفاهية والفورية يقتضيان بناء المعلومة الإثباتية بحضور جميع الأطراف داخل قاعة المحكمة («عندما تقع الأمور، أمام الجميع»). أما مبدأ الوجاهية، فيتيح لجميع الأطراف تقديم الردود والاعتراضات على ما يطرح من حجج («إذا أراد أحد الاعتراض على الطريقة التي ألخص بها سلوك الشاهدة، يمكنه فعل ذلك»). ويمكن أيضا ملاحظة أن تدخلات القاضية لينا ووصفها لهذه السلوكات تنطوي على مواءمة عاطفية وفهم لحالة الشاهدة داخل المحكمة. وعلى مستوى أعلى، تعد هذه الدلالات الجسدية والانفعالية ضرورية لدعم تقييم القاضية لينا لمصداقية الشاهدة كما ورد في الحكم النهائي. وفي النظام الإيطالي الذي تقيم فيه محكمة الاستئناف الأدلة اعتمادا على النصوص المفرغة من الجلسات، تسمح هذه النصوص الثرية والمتمايزة

لقضاة الاستئناف بفهم وإعادة تقييم حكم المحكمة الأدنى درجة. وإذا كان من المفترض للأنظمة التنبؤية أو للذكاء الاصطناعي التوليدي أن تعمل بطريقة منسجمة مع مقتضيات العدالة، فإن عليها ترميز هذا النوع من المعلومات ضمن التعليقات، وتطوير منهجيات قادرة على إنتاج تفسيرات صحيحة.

5. مناقشة ختامية

تقوم الإجراءات القضائية الواقعية على إثبات الوقائع محل النزاع، ثم تفسيرها وتقييمها قانونيا. وتؤدي هذه العمليات جميعها إلى فك تعقيد القصص لتندرج ضمن فئات قانونية محددة. ويرى غيرتز (Geertz, 1983, p.170) أن "هيكلة الوقائع حيث تختزل القضايا الأخلاقية إلى حد يمكن عنده استخدام قواعد حاسمة للفصل فيها هو السمة المميزة للعملية القانونية". ومع ذلك، من الضروري أن يساعد هذا الاختزال في صناعة القرار لا أن يعرقله، من منظور العدالة الإجرائية أيضا (Remolina and Osa, 2024). تظهر أمثلتنا أن الجهود الانفعالية–المعرفية للعاملين في القانون تهدف إلى إنتاج اختزال سديد ينسجم مع الإطار القانوني ويتماشى والواقع الاجتماعي. وتبدو هذه الجهود سواء عند قيام ممثلي النيابة العامة بالتحقيقات، أو أثناء مداولات القضاة، وهي مرتبطة بضرورة تحقيق درجة اليقين المطلوبة لاتخاذ القرار. يحاول المشتغلون بالقانون فهم دقائق القضايا وتفاصيلها، عبر التعاطف واستثمار المعطيات التفاعلية–الانفعالية، بغرض التحقق من تأويلاتهم للوقائع والسلوكات الملاحظة أو تأكيدها أو كليهما معا، وذلك في حوار نقدي مع السوابق القضائية والقانون (كما ظهر في قضية زهور الميموزا مع القاضية إنس).

في العمل اليومي داخل مكاتب النيابة والمحاكم، يجري جمع المعلومات وتداولها عبر نصوص متعددة: محاضر الشرطة، وأوامر الاتهام، ومحاضر الجلسات، ومحاضر تفريغ شهادات الشهود، والأحكام. ويشكل مجموع هذه النصوص ملف القضية، غير أنه لا ينقل سوى جزء من التجربة الكاملة للمحاكمة، وخاصة ما يكتنفها من عمليات انفعالية–معرفية. وبما أن «ما لا يوجد في الملف لا وجود له في عالم القضاء»، فإن المعلومات السياقية، والدلالات اللفظية والانفعالية

والجسدية التي لا توثق في الملف، تتلاشى (كما ظهر في عجز المدعي العام ستيفانو عن اتخاذ إجراء بالاعتماد على محضر الشرطة في قضية العنف الزوجي). ويمكن للقائمين على العدالة تدارك هذا الفقد عبر إيجاد طرائقهم الخاصة لإدراج هذه البيانات داخل الملف، كما فعلت القاضية لينا. ومع ذلك، فإن النص النهائي في ملف الدعوى، أي الحكم القضائي، في معطياتنا، يقوم دائما باستبعاد هذه المعلومات السلوكية والاجتماعية. وقد ظهر هذا النقص بوضوح عند مقارنة مضمون المداولة مع الحكم المكتوب في القضية نفسها (القضاة إنريكو وبياتريس وسونيا في قضية العنف الزوجي والاغتصاب)، حيث لاحظنا أن المواءمة العاطفية الذي مارسها القضاة خلال المداولة تلاشت ما بين سطور الحيثيات. يتألف الحكم في النظام الإيطالي من أقسام متعددة توضح الوقائع وتربطها بأسباب القرار وبالنصوص القانونية ذات الصلة. وبناء عليه، فإن الحكم — رغم كونه ذروة الإجراءات كلها — لا يشمل إلا الحد الأدنى مما جرى منذ رفع الدعوى حتى صدور القرار وأثناء المداولة.

وعليه، وبالنظر إلى أهمية النصوص التي تخضع لقدر متزايد من التنقيح في إطار الإجراءات القانونية (Abbott, 1981)، فما الوجه المشروع لاستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي، إن وجد؟ لقد تصورت المحاكم والهيئات القضائية في إنجلترا وويلز (Courts and Tribunals Judiciary, 2023) أن الذكاء الاصطناعي التوليدي بوسعه أن يسهم في هيكلة التجربة الكاملة للمحاكمة بتلخيص محتويات ملف الدعوى، كاختصار محاضر جلسات الاستماع، أو الوثائق الإجرائية المقدمة من النيابة والدفاع، أو تقارير الخبراء. وتعد هذه الوظيفة امتدادا، إلى حد ما، للهيكلة التي يقوم بها القضاة ذاتهم. ولما كانت قدرة هذه النماذج على تحديد ما هو أساسي من منظور واقعي وقانوني تستند إلى تحليل إحصائي لا إلى ممارسة قانونية فعلية؛ فلا يمكن التسليم بجودة مخرجاتها مسبقا، بل يجب التحقق منها في كل حالة على حدة.

يجوز للقاضي أن يطلب من الذكاء الاصطناعي التوليدي تلخيص وثائق ملف الدعوى، لكن عليه أن يفحص ما ينتجه الذكاء الاصطناعي في ضوء معرفته

الشخصية بالنص الملخص، وبأحداث القضية ذاتها. إن استخدام ذلك الملخص دون تمحيص يفتح الباب لانحياز محتمل، أو حذف معلومات جوهرية. ومتى خضعت هذه الملخصات للتحقق الكافي، وتم توظيف المعطيات الانفعالية-التفاعلية المستقاة أثناء المحاكمة، يمكن لملخصات الذكاء الاصطناعي التوليدي أن تسهم إسهاما إيجابيا في عمل القضاة وممثلي النيابة العامة. غير أن الخطر يكمن في عدم استمرار القضاة في التحقق من الجودة، ذلك أن ضغط القضايا وكثرتها قد يدفعهم إلى الاكتفاء بالملخصات دون فحص جودتها أو مراجعتها.

تعتمد الأنظمة التنبؤية، كما سبقت الإشارة إليها، في تنبؤاتها على أحكام سابقة تمثل في الأساس عروضا مبسطة للوقائع والقضايا القانونية وروابطها. وكما بينته هذه الدراسة، فإن الانفعالات والسلوكات غير اللفظية ودقائق القضية تستبعد من متن الأحكام. وبذلك تبنى التنبؤات على مجموعة فرعية من البيانات تولدها المحاكمات السابقة، مع وجود جوانب مبهمة عدة تتعلق بمكونات تؤثر في اتخاذ القرار. وعلى خلاف أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي، تعمل الأنظمة التنبؤية عبر عملية ترميز رقمي للنص في صورة تعليقات وعلاقات، تتطلب إشرافا بشريا من ذوي الخبرة القانونية، على الأقل في الصيغة التي تناولتها هذه الدراسة (Galli and Sartor, 2023, pp. 173-174).

تتمثل معضلة أخرى محتملة في التوقيت الذي تقدم فيه الأنظمة التنبؤية على اختيار ما يزخر به مسار المحاكمة من تفاصيل دقيقة، وما يحيط بالأطراف من خلفيات، وما ينطوي عليه الملف من معطيات عديدة يأخذها القضاة عادة بعين الاعتبار كما أظهرته هذه الدراسة، ثم تبسيط هذه العناصر واختزالها؛ فهذه الأنظمة تقفز مباشرة إلى نتائج القضية. وكما في المثال الأول، حين عادت القاضية إنس إلى تفاصيل دقيقة في فحصها للسوابق القضائية في المراحل المتأخرة من المداولة، فإن مثل هذه الاستفسارات—لو وجهت إلى نظام تنبؤي—لما تمكن من الإجابة عنها، لأن ما جرى استبعاده أثناء عملية التبسيط المشار إليها أعلاه لا يمكن استعادته. بل إن حذف هذه التفاصيل في عملية التبسيط التي تعتمدها الأنظمة

التنبؤية قد يجعل قضيتين تبدوان متطابقتين، مع أنهما تحملان عناصر فارقة جوهرية. وتتفاقم المشكلة لأن منطق الأنظمة التنبؤية يخفي كل العناصر التي تغفلها التعليقات الدلالية. وأخيرا، فكلما ازداد ضغط القضايا وتنامت متطلبات الأداء على القضاة وأعضاء النيابة العامة، كلما تعاظم الميل إلى الاعتماد على ملخصات الذكاء الاصطناعي التوليدي والأجهزة التنبؤية، بما يؤدي إلى فقدان السيطرة البشرية الفعالة، ويزيد من الطلب على عدالة صحيحة من صنع الآلة.

الإحالات:

1. يعد هذا القانون أول تنظيم شامل للذكاء الاصطناعي، وقد أقر اللائحة (EU) 2024/1689 الصادرة عن البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي بتاريخ 13 جوان 2024، المتعلقة بوضع قواعد منسقة للذكاء الاصطناعي، مع تعديل اللوائح التالية: (EC) No 300/2008، (EU) No 167/2013، (EU) No 168/2013، 2018/858 (EU)، 2018/1139 (EU)، 2019/2144 (EU)، وكذلك التوجيهات EU/90/2014، (EU) 2016/797، 2020/1828 (EU). ويضع القانون التزامات وفق درجة الخطورة المرتبطة بالأضرار التي قد تنشأ عن المنتجات والخدمات المبنية على أنظمة الذكاء الاصطناعي. ويقسم المخاطر إلى أربع فئات: غير مقبول، عال، محدود، قليل جدا، إضافة إلى فئة خامسة تتعلق بالذكاء الاصطناعي للأغراض العامة.
2. إن تقدير خطر العود إلى الجريمة يقوم على أنظمة دعم القرار المصممة لاقتراح تدابير احترازية مثل الحبس الاحتياطي قبل المحاكمة أو العقوبة النهائية. وبما أن هذه القرارات لا تدخل ضمن نطاق هذا البحث، فلن تناقش هنا.
3. تعني البيانات غير المهيكلة أن المعلومات لا ترتب وفق صيغ قواعد بيانات منظمة. فهي تملك تركيبا داخليا، لكنه غير مضبوط مسبقا بواسطة نماذج بيانات معيارية.
4. في بعض الحالات، تكمل الأحكام القضائية بوثائق أخرى من ملفات القضية.
5. طور هذا النظام من قبل محكمة الاستئناف بالتعاون مع قسم القانون وقسم الهندسة المعلوماتية في الجامعة المحلية. الرابط: https://giustiziapredittiva.unibs.it/ [آخر زيارة: 11 أوت 2023].
6. لمزيد من المعلومات حول المشروع، يرجى زيارة الموقع: https://www.predictivejurisprudence.eu/
7. يمثل هذا ما تعد به منصة ليسيا LISIA، وهي تقنية قانونية توفر بحثا باللغة الطبيعية ضمن قاعدة واسعة من الاجتهادات القضائية، عبر الرابط: https://Lisia.it
8. إن تقديما موسعا للموضوع يتجاوز نطاق هذا المقال.
9. عند النظر من زاوية أشمل، تظهر أغراض أخرى، ومنها ما يتصل بطرفي الخصومة القضائية، حيث يهدف سير الدعوى ومحاكمتها إلى ضمان العدالة الإجرائية، وإظهار أن العدل قد تحقق.

تعليقات المترجم:

[i] العنف الزوجي (IPV): استخدم الباحثون في هذه الدراسة مصطلح Intimate partner violence والذي يمكن ترجمته بعنف الشريك الحميم وهي ترجمة شائعة ومستخدمة من قبل منظمات رسمية عالمية على غرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة، غير أن المترجم فضل استخدام مصطلح العنف الزوجي لأغراض ثقافية وأسلوبية.

[ii] المدعي العام (Prosecutor): يفرق القانون الجزائري بين وكيل الجمهورية والنائب العام؛ فالأول يكون على مستوى محاكم الدرجة الأولى(الابتدائية) بينما يكون الثاني على مستوى المجالس القضائية (محاكم الاستئناف). ولما كان سياق هذه الدراسة يخص نماذج مداولات مأخوذة من كلا النوعين، فقد فضل المترجم استخدام مصطلح المدعي العام تطبيقا للترجمة التي اقترحها المعجم القانوني للفاروقي، وقد تم التأكد من هذا الاستخدام من خلال الاطلاع على مواقع رسمية على غرار موقع الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي (https://www.eajtn.com/ar/) ومواقع خاصة مثل موقع مكتب محاماة بميلانو يوفر نسخة عربية(https://www.studiolegalebianucci.it/) .

[iii] الوجاهية (Adversarial principle): يعرف صلاح الدين شوشاري في كتابه "شرح قانون أصول المحاكمات المدنية" الصادر عن دار الثقافة للنشر والتوزيع (الأردن) عام 2010 هذا المبدأ بأنه "وجوب إخبار كل خصم بما يجريه لخصمه لكي يتمكن من الدفاع عن مصالحه" ويتماشى هذا التعريف مع ما ورد في هذه الدراسة وهو ما يفسر اختيار المترجم لهذه الترجمة.

بيان توفر البيانات

إن مجموعات البيانات المعروضة في هذا المقال غير متاحة للاطلاع المباشر، نظرا لما يكتنفها من سرية مرتبطة بالقضايا الجنائية قيد الدراسة. ويوجه طلب الوصول إلى هذه البيانات إلى البريد الإلكتروني الآتي: stina.bergmanblix@uu.se

بيان الأخلاقيات

لقد حظيت الدراسات التي شملتها أبحاث هذا العمل والمتعلقة بمشاركين بشريين بموافقة لجنة مراجعة الأخلاقيات السويدية (Swedish Ethical Review Board)، وترخيص الموافقة الأخلاقية لمشاريع المجلس الوطني للبحوث. وقد أنجزت هذه الدراسات بما يوافق القوانين المحلية والضوابط المؤسسية المعمول بها. وقد تحصل الباحثون على موافقة مستنيرة خطية من المشاركين في هذه الدراسة، وموافقة مستنيرة خطية من الأفراد ذوي الصلة لنشر أية بيانات أو صور قد تسمح بالتعرف عليهم ضمن هذا المقال.

مساهمات المؤلفين

- فرانشيسكو كونتيني: وضع التصور النظري، وتنظيم البيانات، والتحليل المنهجي، والتحقيق، وبناء المنهجية، وتوفير المصادر، والتحقق من النتائج، وكتابة المسودة الأصلية، ثم مراجعتها وتحريرها.

- أليسندرا مينيسالي: وضع التصور النظري، وتنظيم البيانات، والتحليل المنهجي، والتحقيق، وبناء المنهجية، وإدارة المشروع، وتوفير المصادر، والتحقق من النتائج، وكتابة المسودة الأصلية، ثم مراجعتها وتحريرها.

- ستينا برغمان بليكس: وضع التصور النظري، وتنظيم البيانات، والتحليل المنهجي، والتحليل المنهجي، والحصول على التمويل، والتحقيق، ووضع المنهجية، وإدارة المشروع، وتوفير المصادر، والإشراف، والتحقق من النتائج، وكتابة المسودة الأصلية، ثم مراجعتها وتحريرها.

التمويل

يقر المؤلفون تلقي دعم مالي لأغراض البحث والكتابة والنشر الخاصة بهذا العمل. وقد مول المجلس الأوروبي للبحوث هذا البحث في إطار برنامج آفاق 2020 للبحث والابتكار

التابع للاتحاد الأوروبي، وذلك بموجب المنحة رقم 757625.

تضارب المصالح

يصرح المؤلفون بأن هذا البحث قد أنجز بعيدا عن أي علاقات تجارية أو مالية يمكن أن يفهم منها وجود تضارب محتمل في المصالح.

كما يصرح المؤلفون أنهم يشغلون عضوية هيئة التحرير في Frontiers خلال فترة تقديم هذا العمل، إلا أن ذلك لم يؤثر في عملية التحكيم أو القرار النهائي بالنشر.

ملاحظة الناشر

إن جميع الآراء الواردة في هذا المقال تعبر حصريا عن وجهة نظر المؤلفين، ولا تعكس بالضرورة مواقف المؤسسات التي ينتسبون إليها، ولا مواقف الناشر أو المحررين أو المحكمين. وأي منتج قد يجري تقييمه في هذا المقال، أو أي ادعاء قد يورده مصنعه، لا يقدم الناشر بشأنه أي ضمان ولا يتبنى تأييده

قائمة المراجع:

Abbott, A. (1981). Status and status strain in the professions. Am. J. Sociol. 86, 819-835. doi: 10.1086/227318

Aletras, N., Tsarapatsanis, D., Preoţiuc-Pietro, D., and Lampos, V. (2016). Predicting judicial decisions of the European court of human rights: a natural language processing perspective. PeerJ Comput. Sci. 2, 1-19. doi: 10.7717/peerj-cs.9

Amalaraj, P. (2024). Ridiculous' decision by judge to use Chatgpt to reach a verdict sparks fury : DailyMail Online.

Angwin, J., Larson, J., Mattu, S., and Kirchne, L.. (2016). Machine Bias. There's software used across the country to predict future criminals. And it's biased against blacks. ProPublica [online]. Available at: https://www.propublica.org/article/machine-bias-risk-assessments-in-criminal-sentencing (Accessed August 7, 2023).

Ashley, K. D. (2017). Artificial intelligence and legal analytics. New tools for law practice in the digital age. Cambridge: Cambridge University Press.

Bagaric, M., and Hunter, D. (2022). "Enhancing the integrity of the sentencing process through the use of artificial intelligence" in Sentencing and artificial intelligence. ed. J. V. Roberts (Oxford: Oxford University Press).

Bathaee, Y. (2018). The artificial intelligence black box and the failure of intent and causation. Harvard J. Law Technol. 31, 889–938.

Bergman Blix, S. (2019). Different roads to empathy: stage actors and judges as polar cases. Emotions Soc. 1, 163–180. doi: 10.1332/263168919X15653390808962

Bergman Blix, S. (2022). Exploring 'invisible' emotions. European Sociological Association (ESA) emotion network 10th midterm conference.

Bergman Blix, S., and Minissale, A. (2022). (Dis)passionate law stories: the emotional processes of encoding narratives in court. J. Law Soc. 49, 245-262. doi: 10.1111/jols.12355

Bergman Blix, S., and Törnqvist, N. (2024). Rational anger: hostile emotions in Swedish, Italian, Scottish and American courts. London: Routledge. (Forthcoming).

Bergman Blix, S., and Wettergren, Å. (2019). The emotional interaction of judicial objectivity. Oñati Soc. Legal Ser. 9, 726-746. doi: 10.35295/osls.iisl/0000-0000-0000-1031

Burkitt, I. (2019). Emotional reflexivity: feeling, emotion and imagination in reflexive dialogues. Sociology 46, 458-472. doi: 10.1177/0038038511422587

Chen, D. L. (2019). Judicial analytics and the great transformation of American law. Artif. Intell. Law 27, 15-42. doi: 10.1007/s10506-018-9237-x

Chiao, V. (2019). Fairness, accountability and transparency: notes on algorithmic decision-making in criminal justice. Int. J. Law Context 14, 126-139. doi: 10.1017/S1744552319000077

Collenette, J., Atkinson, K., and Bench-Capon, T. (2023). Explainable AI tools for legal reasoning about cases: a study on the European court of human rights. Artif. Intell. 317, 1-23. doi: 10.1016/j.artint.2023.103861

Contini, F. (2024). Unboxing generative AI for the legal professions: functions, impacts and governance. Int. J. Court Admin. 15, 1-22. doi: 10.36745/ijca.604

Courts and Tribunals Judiciary (2023). Artificial intelligence (AI) guidance for judicial office holders. London: Courts and Tribunals Judiciary.

Courts of New Zealand (2023). Guidelines for use of generative artificial intelligence in courts and tribunals (judges, judicial officers, tribunal members and judicial support staff). Wellington: Courts of New Zealand.

Czarniawska, B. (2008). Organizing: how to study it and how to write about it. Qual. Res. Organ. Manage. Int. J. 3, 40-20. doi: 10.1108/17465640810870364

Farah, H. (2023). Court of appeals judge praises 'jolly useful' Chatgpt after asking it for legal summary. The Guardian. Available at: https://www.theguardian.com/technology/2023/sep/15/court-of-appeal-

judge-praises-jolly-useful-chatgpt-after-asking-it-for-legal-summary

Ferrara, E. (2024). Genai against humanity: nefarious applications of generative artificial intelligence and large language models. J. Comput. Soc. Sci. 7, 549-569. doi: 10.1007/s42001-024-00250-1

Gaboriau, S. (2018). Libertà e umanità del giudice: due valori fondamentali della giustizia. La giustizia digitale può garantire nel tempo la fedeltà a questi valori? Questione Giustizia 2018, 200-212.

Galli, F., and Sartor, G. (2023). AI approaches to predictive justice: a critical assessment. Human. Rights Global Netw. J. 5, 165-217.

Garapon, A., and Lassègue, J. (2021). La giustizia digitale. Bologna, Il Mulino: Determinismo tecnologico e libertà.

Geertz, C. (1983). Local knowledge. New York: Basic Books.

Giabardo, C. V. (2023). "The judge and the algorithm", again. Critical reflections on artificial intelligence and predictive justice (starting from a contribution by Michele Taruffo). Revista Ítalo-Española de Derecho Procesal 2023, 53-71.

Grossman, M. R., Grimm, P. W., and Brown, D. G. (2023a). Is disclosure and certification of the use of generative AI really necessary? Judicature 107, 69-77.

Grossman, M. R., Grimm, P. W., Brown, D. G., and Xu, M. Y. (2023b). The Gptjudge: justice in a generative AI world. Duke Law Technol. Rev. 23, 1-34.

Gualdi, F., and Cordella, A.. (2021). Artificial intelligence and decision-making: the question of accountability. Proceedings of the 54th Hawaii international conference on system sciences. Hicss, 2297-2396.

Gutiérrez, J. D. (2024). "Critical appraisal of large language models in judicial decision-making" in Handbook on public policy and artificial intelligence. eds. R. Paul, E. Carmel, and J. Cobbe (Cheltenham: Edward Elgar Publishing).

Lupo, G. (2022). The ethics of artificial intelligence: an analysis of ethical frameworks disciplining AI in justice and other contexts of application. Oñati Soc. Legal Ser. 12, 614-653. doi: 10.35295/osls.iisl/0000-0000-0000-1273

Medvedeva, M., and Mcbride, P. (2023). Legal judgment prediction: if you are going to do it, do it right : Association for Computational Linguistics.

Minissale, A. (2024). Scrutinising gut feelings: emotional reflexive practices in Italian courts. Emotions Soc. 6, 7-25. doi: 10.1332/26316897Y2023D000000010

Minissale, A., and Bergman Blix, S. (2024). Beyond a reasonable doubt: the emotive-cognitive evaluation of intent and credibility. (Forthcoming).

Mittelstadt, B. D., Allo, P., Taddeo, M., Wachter, S., and Floridi, L. (2016). The ethics of algorithms: mapping the debate. Big Data Soc. 3, 1-21. doi: 10.1177/2053951716679679

Morison, J., and Harkens, A. (2019). Re-engineering justice? Robot judges, computerised courts and (semi) automated legal decision-making. Leg. Stud. 39, 618-635. doi: 10.1017/lst.2019.5

Morison, J., and Mcinerney, T.. (2024). When should a computer decide? Judicial decision-making in the age of automation, algorithms and generative artificial intelligence [online]. Edward Elgar-Routledge. Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=4723280 (Accessed October 7, 2024).

Musella, G. (2023). "'Giurisprudenza predittiva' Risultati operativi e prospettive future" in L'esperienza Uni4Justice e le prospettive future Le ricerche del team di Ca' Foscari: Le ricerche del team di Ca' Foscari. eds. S. Campostrini and R. Senigaglia (Venice: Fondazione Università Ca' Foscari).

Nencini, A. (2024). Relazione sull'amministrazione della giustizia nel distretto, anno 2023. Firenze: Corte d'Appello di Firenze.

Petersen, M.. (2022). China has created the world's first AI prosecutor. There are genuine fears the Chinese state will weaponize the system. Zme science [online]. Available at: https://www.zmescience.com/science/china-has-created-the-worlds-first-ai-prosecutor/ (Accessed January 6, 2022).

Pierce, N., and Goutos, S. (2024). Why lawyers must responsibly embrace generative

AI. Berkeley Bus. Law J. 21:51. doi: 10.2139/ssrn.4477704

Re, R. M., and Solow-Niederman, A. (2019). Developing artificially intelligent justice. Stanford Technol. Law Rev. 22, 242-289.

Reiling, D. (2020). Courts and artificial intelligence. Int. J. Court Admin. 11, 1-10. doi: 10.36745/ijca.343

Remolina, N., and Osa, D. S. D. L.. (2024). Legal and ethical challenges of informing - or misinforming - judicial decision-making through generative AI. Singapore Management University School of law research (paper forthcoming) [online]. Available at: https://ssrn.com/abstract=4860853 (Accessed October 7, 2024).

Törnqvist, N., and Wettergren, Å. (2023). Epistemic emotions in prosecutorial decision making. J Law Soc 50, 208-230. doi: 10.1111/jols.12421

Web Desk. (2023). Pakistani court announces first ever decision with Chatgpt help in 'sex case'. Daily Pakistan [online]. Available at:

https://en.dailypakistan.com.pk/11-Apr-2023/pakistani-court-announces-first-ever-decision-with-chatgpt-help-in-rape-case (Accessed June 10, 2024).

التعريف بالمؤلفين:

- **فرانشيسكو كونتيني** باحث أول في معهد المعلوماتية القانونية والنظم القضائية التابع للمجلس الوطني للبحث العلمي في إيطاليا في مدينة بولونيا، وباحث أول في المجلس الوطني للبحث العلمي (CNR) في روما، إيطاليا.

- **أليسندرا مينيسالي** باحثة ما بعد الدكتوراه في قسم علم الاجتماع بكلية العلوم الاجتماعية في جامعة أوبسالا بالسويد.

- **ستينا برغمان بليكس** أستاذة بكلية العلوم الاجتماعية في جامعة أوبسالا بالسويد.